الاكتمال، ومعها، أيضاً، القوانين المتعلقة بالجنسية. أمّا المواد المتعلقة بالانتخابات البلدية، وبالتالي المتعلقة، أيضاً، بانتخابات المجلس التشريعي، التي كان من المفترض اجراؤها في العام التالي (١٩٢٢)، فقد أكد المندوب السامي أنها تستند الى بنود معاهدة سيفر التي نصّت على ان الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون في فلسطين سيتحوّلون، مباشرة، الى المواطنة الفلسطينية، ما عدا اولئك المنتمون الى شعوب ارمينيا واليونان وتركيا وبلغاريا وجورجيا. أمّا بالنسبة الى اليهود المقيمين في فلسطين من أصحاب الجنسيات الاجنبية، فلهم الحق في الحصول على الجنسية الفلسطينية بعد عام من تصريحهم بتلك الرغبة، وتمنح مدة عامين لليهود القادمين الى فلسطين من بلدان أجنبية.

عارض الجانب العربي هذه المقترحات بشدة. وجاء على لسان سليمان طوقان ان معاهدة سيفر لم يتمّ اقرارها بعد، وبالتالي لا يحق للمجلس البحث في هذه القضايا قبل اقرارها، بالاضافة الى تذكيره المجلس بأنهم ليسوا منتَخَبين، وبالتالي لا بدّ من تأجيل البحث في مسائل الدستور الى حين تشكيل مجلس تشريعي منتخب؛ كما عارض سليمان طوقان فترة السنتين التي يحق للاجنبي، بعدها، اكتساب الجنسية الفلسطينية، مشيراً الى ان الفترة المقبولة لدى مختلف الدول هي خمس سنوات.

استمرت النقاشات الحادة بشأن الانتخابات البلدية، والجنسية، والدستور، طوال جلسات المجلس الاستشاري، دون التوصّل الى اتفاق حولها، نظراً الى دقّة المسائل التي تتعلق بهذه المواضيع، وحراجة الوضع السياسي في فلسطين الذي انتهى الى فشل ذريع للمفاوضات بين الوفد الفلسطيني والحكومة البريطانية والغاء مشروع الانتخابات للمجلس التشريعي.

## الوضع الاقتصادي والموازنة

تابع المجلس الاستشاري، باهتمام، الاوضاع الاقتصادية في البلاد، وشدّد على ضرورة اتباع سياسة حكيمة وعادلة في ما يتعلق بالاسعار وحرية الاستيراد والتصدير وتسهيلات القروض المصرفية. وتبيّن، منذ الجلسة الاولى للمجلس، ان هناك اجماعاً على ضرورة الغاء احتكار التبغ الذي كانت تتمتع به شركة الريجي (Regie) منذ العام ١٨٨٤، والذي جُدّد بين الشركة والحكومة العثمانية في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩١٤ لمدة ١٥ سنة مقبلة. وتقضي مواد هذا الاحتكار بمنع زراعة التبغ في فلسطين ومناطق اخرى من السلطنة العثمانية، الامر الذي اعتبره اعضاء المجلس الاستشاري مجحفاً بحق المصالح الاقتصادية للبلد، خاصة بعد زوال السلطة العثمانية وانتقال الحكم الى يد الحكومة البريطانية. ونظراً الى المطالبة الجماعية لاعضاء المجلس الاستشاري، فقد أصدر المندوب السامي مرسوماً[٢١]، بتاريخ ٧/٤/١٩٢١، ونشر في «الجريدة الرسمية» بتاريخ ١٥/٤/١٩٢١، يقضي بالغاء احتكار الريجي اعتباراً من الاول من آذار (مارس) ١٩٢١. وأُجريت تعديلات لاحقة على احكام هذا المرسوم، كان أهمّها تلك التي أُجريت بتاريخ الاول من أيار (مايو) ١٩٢٥.

وشهدت الجلسة السابعة[٢٢] من جلسات المجلس الاستشاري، بتاريخ ٥/٤/١٩٢١، مناقشات مطوّلة بشأن الوضع الاقتصادي في البلاد، وذلك رداً على مذكرة من رئيس دائرة التجارة والصناعة. فقد طالب د. حبيب سالم بضرورة العمل على تخفيض اسعار اللحوم والوقود التي شهدت ارتفاعاً كبيراً بسبب الحرب، واستمر الارتفاع بعد انتهاء العمليات العسكرية أيضاً. وفي المقابل، كانت فلسطين تشهد أزمة تصريف في مخزون الحبوب، خاصة القمح والشعير، بعد أن كانت سلطات الانتداب منعت تصدير هذه المواد في الموسم الزراعي السابق، بحجة حماية المستهلك؛ ولكنها، في المقابل، سمحت باستيراد الطحين من استراليا، وغيرها، الامر الذي ادى الى انخفاض كبير في